

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي

ISSN : : 2735-4040 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تمويل القطاع الزراعي

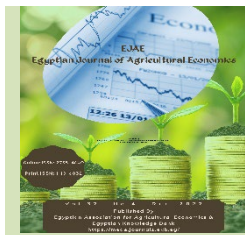
د محمد حسن أحمد على / د خالد عزيز عبد السلام أحمد
 باحث أول - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي- مركز البحوث الزراعية

بيانات البحث	المستخلص
إستلام 2023 /12/24 قبول 2024 /3 / 30	يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث يعد بديلاً للقروض ويتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية. وتتمثل مشكلة البحث في تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وتبين أن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المحلية والأجنبية لم يتناسب مع أهميته الاستراتيجية في المقتصد المصري. ويهدف البحث التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل القطاع الزراعي خلال الفترة (2001/2002-2021/2022) من خلال تطور أهم مؤشرات الأداء بالقطاع الزراعي، والتعرف على الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، بالإضافة لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل القطاع الزراعي باستخدام نموذج اختبار التكامل المشترك. وتناول البحث العوامل المؤثرة على الاستثمار، وتمثلت في: مكافحة الفساد، فاعلية الحكومة، الاستقرار الأمني والسياسي، الجودة والتنظيم، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة، كما تناول دراسة بعض معايير كفاءة الاستثمار الزراعي مثل معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي. وقد تبين من البحث انخفاض نصيب القطاع الزراعي من القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي، وكذلك نسبة قيمة الاستثمار الزراعي لإجمالي قيمة الاستثمار القومي خلال فترة الدراسة. كما تبين الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب قطاع الزراعة منها. كما تبين من اختبار التكامل المشترك بين لوغاريتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (اختبار إنجل – جرانجر) عدم ثبوت المعنوية $\log y$ $\log x$ ، وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في مجال الزراعة بنسبة منخفضة جداً لا تتجاوز 0.23% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

الباحث المسئول: محمد حسن أحمد على

البريد الإلكتروني: mhaa20042000@yahoo.com

© The Author(s) 2023.



Available Online at Ekb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics
ISSN: : 2735-4040 (Online), 1110-6832 (print)
<https://meae.journals.ekb.eg/>

Foreign Direct Investment and Its Role in Financing the Agricultural sector

Mohamed H. A. Ali and khaled A. A. Ahmed

Senior Researcher - Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

ARTICLE INFO

Article History

Received:24-12- 2023

Accepted:30- 3- 2024

Keywords:

Direct Foreign Investment;
Efficiency of Agricultural Investment;
Financing the Agricultural Sector;
Cointegration test.

ABSTRACT

Foreign direct investment is considered one of the most significant sources of external financing for developing countries. It serves as an alternative to loans and is relied upon to bridge the gap between domestic investment and savings. The research problem revolves around the fluctuation of foreign direct investment in Egypt. Despite the strategic importance of the agricultural sector in the Egyptian economy. The aim of the research is to understand the role of foreign direct investment in financing the agricultural sector the study period (2001/2002–2021/2022). study its impact on financing the agricultural sector using a cointegration test model. The research addresses the factors influencing the climate of foreign direct investments, These factors include combating corruption, government effectiveness, security and political stability, quality and organization, rule of law, participation and accountability. The study also examines some criteria for agricultural investment efficiency, such as agricultural investment density, agricultural technology adoption, and agricultural investment profitability.

The research revealed a decrease in the agricultural sector's share of loans granted by the banking system. Similarly, the proportion of agricultural investment to the total national investment. The relative importance of the distribution of foreign direct investment among economic sectors, especially agriculture in Egypt. the study of the cointegration test between the total banking credit logarithm for the agricultural sector and the net foreign direct investments showed not significant relationship, aligning with the nature of foreign direct investments that contribute at a very low rate, not exceeding 0.23% of the total foreign direct investments in Egypt.

Corresponding Author: Mohamed Hassan Ahmed Ali

Email: mhaa20042000@yahoo.com

© The Author(s) 2023.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لما يسهم به في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يسهم قطاع الزراعة بحوالي 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 20% من إجمالي قيمة الصادرات، وحوالي 30% من إجمالي القوة العاملة في الاقتصاد القومي وذلك خلال عام 2021. ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد الوسائل الأساسية لنجاح التنمية الزراعية، حيث يعتبر الركيزة الأساسية لزيادة الإنتاج، وكذلك زيادة الدخل وخلق المزيد من فرص العمل. هذا وتساهم الأنشطة الاستثمارية عن طريق إضافة مشروعات إنتاجية جديدة في زيادة الإنتاج، حيث تؤدي الاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية دوراً هاماً في العملية الإنتاجية نظراً لأنها المحدد الأساسي للنمو. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث يعد بديلاً للقروض ويتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، وتسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من آثار إيجابية في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في قصور التمويل المقدم للقطاع الزراعي وما يعانيه من انخفاض في التمويل المطلوب لتحقيق التنمية الزراعية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى طرق التمويل المتاحة، وما له من أثر على نقل التكنولوجيا، وبالنظر إلى نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال فترة الدراسة (2002/2001-2022/2021)، تبين أنه لم يحظ بنصيب يتناسب مع أهميته الاستراتيجية في المقتصد المصري، حيث يمثل الناتج الزراعي الإجمالي إلى الناتج القومي حوالي 12.8% من متوسط فترة الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرة القطاع الزراعي على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بالرغم من كفاءة الاستثمارات الزراعية مقارنة بالقطاعات الأخرى⁽⁴⁾ أو عدم الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة التشريعية، وبالتالي العمل على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الزراعي.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال:

- 1- تطور أهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- العوامل المؤثرة على الاستثمار في مصر.
- 3- دراسة معايير كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر.
- 4- الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي.
- 5- دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل القطاع الزراعي.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والذي يختص بوصف البيانات والتغيرات الحادثة لها من متوسطات ونسب مئوية، وعلى أسلوب التحليل الكمي مثل الاتجاه الزمني العام للظواهر محل الدراسة، ومعايير كفاءة الاستثمار الزراعي، واستخدام منهجية جرانجر وإنجل للتكامل المشترك، لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل القطاع الزراعي. هذا وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الرسمية كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشؤون الاقتصادية، وزارة المالية، البنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استخدام شبكة المعلومات الدولية، وكذلك الكتب والرسائل والبحوث العلمية وثيقة الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية:

أولاً: أهم مؤشرات أداء القطاع الزراعي المصري

تؤثر العديد من العوامل الاقتصادية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الاستثمارات الزراعية، وتتمثل تلك العوامل في حجم النشاط الزراعي المتمثل في إجمالي قيمة الإنتاج المحلي، إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، أعداد العمالة الكلية والزراعية، قيمة الصادرات والواردات الزراعية، حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي، تطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي والزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي والبيئة التشريعية وما يخص القطاع الزراعي منها والاستقرار السياسي والأمني.

أ- تطور إجمالي قيمة الإنتاج المحلي والزراعي

بدراسة تطور إجمالي قيمة الإنتاج المحلي بالقيم الجارية تبين من بيانات جدولي (1، 2) أنه اتجه للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 2456.4 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 331.5 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 13.5% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، حيث بلغت قيمة معامل التحديد حوالي 0.862، مما يعنى أن التغيرات في الفترة المدروسة تفسر حوالي 86% من التغيرات في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بالقيم الجارية.

جدول (1): تطور إجمالي قيمة الإنتاج المحلي والإنتاج الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية ونسبته من إجمالي قيمة الإنتاج المحلي خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

السنوات	إجمالي قيمة الإنتاج المحلي		إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي		الأسعار القياسية للمستهلك*
	جارية	حقيقية	جارية	حقيقية	
2002/2001	354563.8	769118.9	58369.0	126613.9	46.1
2003/2002	390619.4	824787.6	63822.0	134759.3	47.4
2004/2003	456322.4	921863.4	69252.0	139903.0	49.5
2005/2004	506511.0	919591.5	75291.4	136694.6	55.1
2006/2005	581144.1	1006135.9	81766.2	141562.0	57.8
2007/2006	710386.6	1142651.8	99953.1	160773.8	62.2
2008/2007	855301.8	1258166.8	113103.8	166378.1	68.0
2009/2008	994055.1	1236079.5	135464.6	168446.4	80.4
2010/2009	1150589.6	1280282.2	160969.6	179113.8	89.9
2011/2010	1309905.7	1309905.7	190159.3	190159.3	100.0
2012/2011	1713146.1	1556556.5	188785.0	171529.2	110.1
2013/2012	1924807.9	1632715.1	209748.0	177918.4	117.9
2014/2013	2205594.1	1708968.0	241493.2	187117.0	129.1
2015/2014	2473099.9	1741006.6	278459.5	196029.2	142.1
2016/2015	2674409.6	1705835.9	318877.9	203391.9	156.8
2017/2016	3602969.9	2019149.2	401651.1	225090.3	178.4
2018/2017	4563654.2	1974838.5	505361.1	218685.8	231.1
2019/2018	5444030.1	2059246.5	598611.7	226429.5	264.4
2020/2019	5879632.3	2037506.4	687050.0	238087.8	288.6
2021/2020	6336732.9	2090434.1	762054.3	251395.2	303.1
2022/2021	7457122.3	2338121.3	858420.7	269151.0	318.9
المتوسط	2456409.5	1501569.6	290412.5	186153.8	-

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الموقع الإلكتروني mped.gov.eg * بيانات البنك الدولي، (سنة الأساس 2011/2010)

وبدراسة تطور إجمالي قيمة الإنتاج المحلي بالقيم الحقيقية تبين من بيانات جدولي (1، 2) أنه اتجه للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 1501.6 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 76.2 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 5.7% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد بلغت قيمة معامل التحديد حوالي 0.980.

جدول (2): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي قيمة الإنتاج المحلي والإنتاج الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

البيان	المعادلات	المتوسط	% معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف*
قيمة الإنتاج المحلي (جارية)	ص ^ه = - 1190536 + 331540.5 س هـ (10.90)*	2456409.5	13.5	0.862	118.7
قيمة الإنتاج المحلي (حقيقية)	ص ^ه = 663513.7 + 76186.9 س هـ (30.97)*	1501569.6	5.07	0.980	959.1
قيمة الإنتاج الزراعي (جارية)	ص ^ه = - 114916 + 36848.1 س هـ (10.14)*	290412.5	12.7	0.844	102.9
قيمة الإنتاج الزراعي (حقيقية)	ص ^ه = 116045 + 6373.5 س هـ (19.20)*	186153.8	3.4	0.950	368.7

حيث: ص^ه = القيمة التقديرية للمتغير لموضع الدراسة. * معنوي عند مستوى 0.01
س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2، ...، 21). () الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوب.
معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1).

أما بدراسة تطور إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بالقيم الجارية تبين من بيانات جدولي (1، 2) أنه اتجه للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 290.4 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 36.8 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 12.7% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، هذا وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.844.

وبدراسة تطور إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بالقيم الحقيقية تبين من بيانات جدولي (1، 2) أنه اتجه للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 186.2 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 6.4 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 3.4% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، و قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.950.

كما بين جدول (1) تطور نسبة إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي من إجمالي قيمة الإنتاج المحلي، يلاحظ تدنية هذه النسبة خلال فترة الدراسة بمتوسط هندسي بلغ حوالي 12.8%.

ب- تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي

توضح بيانات جدولي (3، 4) تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالقيم الجارية، حيث تبين أنها اتجهت للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 91.2 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 10.8 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 11.9% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.797.

وبدراسة تطور إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالقيم الحقيقية تبين من بيانات جدولي (3، 4) أنه اتجه للزيادة خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 61.3 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 1.2 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 1.9% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، هذا وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.591.

جدول (3): تطور قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية وأعداد العمالة الكلية والزراعية في مصر خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021)

أعداد العمالة الزراعية (مليون عامل)	أعداد العمالة الكلية (مليون عامل)	قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي (مليون جنيه)		السنوات
		حقيقية	جارية	
4.12	19.47	45811	21119	2002/2001
4.92	19.99	50152	23772	2003/2002
5.41	20.48	57186	28307	2004/2003
5.96	20.97	53163	29293	2005/2004
5.98	21.89	58967	34083	2006/2005
6.37	23.00	56355	35053	2007/2006
6.89	23.68	58291	39638	2008/2007
7.12	24.7	60835	48911	2009/2008
6.88	25.4	57157	51384	2010/2009
6.73	26.2	58641	58641	2011/2010
6.81	27	63863	70313	2012/2011
6.76	27.6	64977	76608	2013/2012
6.7	27.9	60891	78610	2014/2013
6.69	28.4	57502	81710	2015/2014
6.4	28.9	60351	94631	2016/2015
6.48	29.5	60508	107947	2017/2016
6.51	28.9	61622	142408	2018/2017
5.63	28.3	66415	175602	2019/2018
5.51	28.4	65077	187813	2020/2019
5.19	29.4	76135	230766	2021/2020
5.23	24.7	93383	297797	2022/2021
6	25.5	61299	91162	المتوسط

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث القوى العاملة، أعداد مختلفة.

ج- تطور أعداد العمالة الكلية والزراعية

بدراسة تطور أعداد العمالة الكلية توضح بيانات جدولي (3، 4)، أنها تزايدت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 25.5 مليون عامل. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 1.6 مليون عامل، بمعدل تغير بلغ حوالي 6.2% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01. هذا وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.757.

وبدراسة تطور أعداد العمالة الزراعية تبين تذبذبها خلال فترة الدراسة، وقد تبين عدم معنوية تغيرها عند مستوى معنوية 0.01 مما يعنى أنها تدور حول متوسطها الحسابي البالغ نحو 6 مليون عامل.

جدول (4): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية وأعداد العمالة الكلية والزراعية في مصر خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021)

البيان	المعادلات	المتوسط	% معدل التغيير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف
قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي (جارية) مليون جنيه	ص ^{هـ} = 10824.9 + 27911.3 س هـ *(8.64)	91162	11.9	0.797	*74.7
قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي (حقيقية) مليون جنيه	ص ^{هـ} = 1187.3 + 48239.2 س هـ *(5.24)	61299	1.9	0.591	*27.4
أعداد العمالة الكلية مليون عامل	ص ^{هـ} = 1.568 + 29.69 س هـ *(7.68)	25.5	6.15	0.757	*59.1
أعداد العمالة الزراعية مليون عامل	ص ^{هـ} = 0.016 + 5.94 س هـ -(0.54)	6	0.27	0.02	-0.29

حيث: ص^{هـ} = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة. * معنوي عند مستوى 0.01 - غير معنوي إحصائياً
س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2،، 21) معدل التغيير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (3).

د- تطور قيمة الصادرات الزراعية

بدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية بالقيم الجارية توضح بيانات جدولي (5، 6) أنها تزايدت خلال فترة

جدول (5): تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية بالقيم الجارية والحقيقية

خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021)

السنوات	قيمة الصادرات الزراعية (مليون جنيه)		قيمة الواردات الزراعية (مليون جنيه)	
	جارية	حقيقية	جارية	حقيقية
2002/2001	1683	3651	6794	14738
2003/2002	1753	3698	7246	15287
2004/2003	2836	5729	8736	17648
2005/2004	4085	7414	9863	17900
2006/2005	5792	10021	9372	16215
2007/2006	6328	10174	13785	22162
2008/2007	4874	7168	12925	19007
2009/2008	5436	6761	15385	19136
2010/2009	10863	12083	21446	23855
2011/2010	18851	18851	38341	38341
2012/2011	21092	19157	51223	46524
2013/2012	22670	19228	72363	61377
2014/2013	21740	16840	96299	74593
2015/2014	34890	24553	99211	69818
2016/2015	36711	23413	115065	73383
2017/2016	37217	20862	116516	65312
2018/2017	49412	21381	146913	63571
2019/2018	86345	32657	245630	92901
2020/2019	87882	30451	269481	93375
2021/2020	92165	30407	274657	90616
2022/2021	84261	26422	257407	80717
المتوسط	30327.9	16710.5	89936.1	48403.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

جدول (6): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي قيمة الصادرات والواردات الزراعية بالقيم الجارية والحقيقية خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021) (القيمة بالمليون جنيه)

البيان	المعادلات	المتوسط	% معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف*
قيمة الصادرات الزراعية (جارية)	ص ^{هـ} = - 20431 + 4614.4 س هـ (9.41)*	30327.9	15.2	0.823	88.6
قيمة الصادرات الزراعية (حقيقية)	ص ^{هـ} = 1104.49 + 1418.73 س هـ (12.67)*	16710.5	8.5	0.894	160.6
قيمة الواردات الزراعية (جارية)	ص ^{هـ} = - 64804.3 + 14067.3 س هـ (9.71)*	89936.1	15.6	0.832	94.4
قيمة الواردات الزراعية (حقيقية)	ص ^{هـ} = - 1061 + 4496.8 س هـ (12.25)*	48403.6	9.3	0.888	150.1

حيث: ص^{هـ} = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة. * معنوي عند مستوى 0.01
س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2،، 21) () الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوب
معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (5)

الدراسة بمتوسط بلغ نحو 30.3 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 4.6 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 15.2% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.823. وبدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية بالقيم الحقيقية توضح بيانات جدولي (5، 6) أنها تزايدت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 16.7 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 1.4 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 8.5% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.894.

هـ تطور قيمة الواردات الزراعية

بدراسة تطور قيمة الواردات الزراعية بالقيم الجارية توضح بيانات جدولي (5، 6) أنها تزايدت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 89.9 مليار جنيه، وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 14.1 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 15.2% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.832.

وبدراسة تطور قيمة الواردات الزراعية بالقيم الحقيقية توضح بيانات جدولي (5، 6) أنها تزايدت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 80.7 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 4.5 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 9.3% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.888.

و- حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي

توضح بيانات جدول (1) بالملحق الأهمية النسبية لحجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الحقيقية أنها تناقصت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ حوالي 4.5%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 1.4% عام 2022/2021 وحد أقصى بلغ حوالي 7.04% عام 2003/2002 خلال فترة الدراسة. وتبين من بيانات جدول (7) أن مقدار التناقص السنوي بلغ نحو 0.3%، بمعدل تغير بلغ حوالي 6.7% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى 0.01، هذا وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.928. مما يشير إلى أنه رغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلا أنه لم يحظ بالاهتمام اللازم لحجم

القروض الممنوحة له من الجهاز المصرفي، حيث تبين انخفاض حجم القروض بالرغم من ثبات حجم الائتمان المصرفي الإجمالي خلال فترة الدراسة مما يؤثر سلباً على تنمية القطاع الزراعي.

جدول (7): معادلات الاتجاه الزمني العام للأهمية النسبية لحجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي
بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) (القيمة: بالمليون جنيه)

البيان	المعادلات	المتوسط	% معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف
إجمالي الائتمان المصرفي (قيم حقيقية)	ص ^{هـ} = 44219.4 + 3521.6 س هـ - (1.92)	539836	1.26	0.163	- 3.70
إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي (حقيقية)	ص ^{هـ} = 39825.7 - 1550.8 س هـ - (12.94)*	22767	6.81	0.898	*176.4
% للائتمان الزراعي / الائتمان المصرفي	ص ^{هـ} = 7.704 - 0.302 س هـ - (15.68)*	3.89	7.8	0.928	*245.9

حيث: ص^{هـ} = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة.
س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2،، 21) (الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوب
معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (1) بالملحق

ز- تطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي والزراعي:

توضح بيانات جدولي (8، 9) تطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي بالقيم الجارية أنه تزايد خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 300.8 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 31.1 مليار جنيه، بمعدل زيادة بلغ حوالي 10.3% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.723.

وبدراسة تطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي بالقيم الحقيقية تبين تذبذبها خلال فترة الدراسة، وعدم معنوية تغيرها عند مستوى معنوية 0.01. مما يعنى أنها تدور حول متوسطها الحسابي البالغ نحو 212.2 مليار جنيه. أما بالنسبة لدراسة تطور قيمة الاستثمار الزراعي بالقيم الجارية توضح بيانات جدولي (8، 9) أنها تزايدت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 13.3 مليار جنيه. وتبين أن مقدار الزيادة السنوي بلغ نحو 1.2 مليار جنيه، بمعدل تغير بلغ حوالي 8.9% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.607.

وبدراسة تطور قيمة الاستثمار الزراعي بالقيم الحقيقية توضح بيانات جدولي (8، 9) أنها تناقصت خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ نحو 10.4 مليار جنيه. وتبين أن مقدار التناقص السنوي بلغ نحو 345 مليون جنيه، بمعدل تغير متناقص بلغ حوالي 3.3% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى 0.05، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.280.

كما بين جدول (8) تطور نسبة قيمة الاستثمار الزراعي لإجمالي قيمة الاستثمار القومي، يلاحظ أن هذه النسبة تناقصت خلال فترة الدراسة بمتوسط هندسي بلغ نحو 5.3%، وتبين أن مقدار التناقص السنوي بلغ نحو 0.28%، بمعدل تغير متناقص بلغ حوالي 5.8% من متوسط الفترة، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى 0.05، هذا وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.35.

جدول (8): تطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي وإجمالي قيمة الاستثمار الزراعي بالقيم الجارية والحقيقية خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

% للاستثمار الزراعي إلى الاستثمار القومي	إجمالي قيمة الاستثمار الزراعي		إجمالي قيمة الاستثمار القومي		السنوات
	حقيقية	جارية	حقيقية	جارية	
14.2	20810.2	9593.5	146445.8	67511.5	2002/2001
9.4	13509.7	6403.6	143677.4	68103.1	2003/2002
9.5	15270.7	7559	160719.2	79556	2004/2003
7.7	13466.8	7420.2	175057.0	96456.4	2005/2004
6.9	13916.6	8043.8	200243.8	115740.9	2006/2005
5.0	12526.2	7791.3	249745.8	155341.9	2007/2006
4.0	11871.3	8072.5	293433.4	199534.7	2008/2007
3.5	8535.2	6862.3	245195.5	197137.2	2009/2008
2.9	7500.7	6743.1	257872.3	231827.2	2010/2009
3.0	6833.7	6833.7	229066.4	229066.4	2011/2010
2.3	5150.5	5670.7	223495.6	246068.7	2012/2011
3.5	7111.5	8384.4	204929.8	241612.2	2013/2012
4.4	9005.9	11626.6	205338.0	265091.3	2014/2013
4.0	944.0	1341.4	23722.2	33709.3	2015/2014
4.2	10382.1	16279.20	250024.8	392038.9	2016/2015
3.4	9718.9	17338.6	288289.8	514309	2017/2016
3.4	10687.5	24698.7	312041.5	721128	2018/2017
3.7	10754.2	28434	288750.0	763455	2019/2018
5.9	10890.9	31431.2	183621.4	529931.5	2020/2019
5.4	9481.5	28738.5	176761.8	535765.1	2021/2020
4.6	9125.7	29101.8	198544.1	633157.2	2022/2021
5.3	10356.8	13255.6	212236.9	300787.7	المتوسط

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية، أعداد مختلفة.

جدول (9): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور إجمالي قيمة الاستثمار القومي والزراعي بالقيم الجارية والحقيقية خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

البيان	المعادلات	المتوسط	% معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف
قيمة الاستثمار القومي (جارية)	ص ^{هـ} - = 40974.80 + 31069.32 س هـ *(7.05)**	300788	10.3	0.723	**49.7
قيمة الاستثمار القومي (حقيقية)	ص ^{هـ} = 188036.09 + 2200.08 س هـ - (0.93)	212237	1.1	0.043	-0.9
قيمة الاستثمار الزراعي (جارية)	ص ^{هـ} = 263.92 + 1181.06 س هـ *(5.4)**	13255.6	8.9	0.607	**29.3
قيمة الاستثمار الزراعي (حقيقية)	ص ^{هـ} = 14156.54 - 345.43 س هـ *(2.72 -)	10356.8	3.3	0.28	*7.4
% الزراعي / القومي	ص ^{هـ} = 8.31 - 0.275 س هـ *(3.23 -)	4.74	5.81	0.35	*10.4

حيث: ص^{هـ} = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة. س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2، ...، 21)
() الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوب. معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100.
** معنوي عند مستوى 0.01 * معنوي عند مستوى 0.05 - غير معنوي
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (8).

ثانياً: العوامل المؤثرة على الاستثمار في مصر.

تؤثر العديد من العوامل على مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الاستثمارات الزراعية، وتتمثل تلك العوامل في: مكافحة الفساد، فاعلية الحكومة، الاستقرار الأمني والسياسي، الجودة والتنظيم، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة. وتعد هذه المؤشرات مجتمعة مؤشر الحوكمة العالمي ويعطي تقدير درجة كل دولة على المؤشر الإجمالي، بوحدات التوزيع الطبيعي القياسي، ويشير الترتيب المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع الدول التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يتوافق 0 مع أدنى رتبة، و100 إلى أعلى رتبة، وكلما زادت النسبة تؤدي إلى زيادة جذب الاستثمارات⁽⁹⁾. وتوضح بيانات جدول (2) بالملحق تطور تلك المؤشرات وذلك خلال الفترة (1996-2022) حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى فترتين، فترة ما قبل ثورة 25 يناير 2011 الأولى (1996-2010)، وفترة ما بعد ثورة 25 يناير 2011 الثانية (2011-2022).

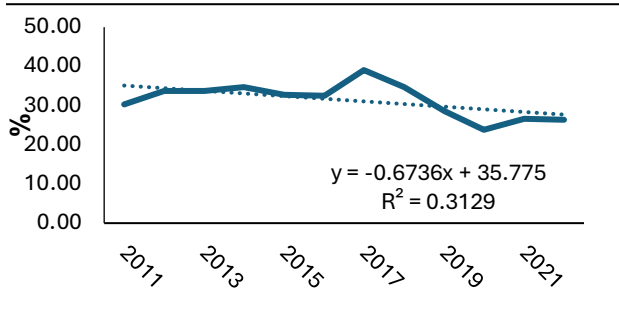
1- **مكافحة الفساد**: توضح السيطرة على الفساد مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة. وبدراسة تطور مؤشر مكافحة الفساد خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 34.6%، و31.4%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 25.2%، و23.8% خلال عامي 2008، و2020 وحد أقصى بلغ حوالي 41.3%، و39.1% خلال عامي 2002، و2017 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (1)، (2) تناقص مؤشر مكافحة الفساد بمعدل تغير سنوي بلغ نحو 2.8%، وثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى 0.05، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.37. للفترة الأولى، بينما لم تثبت المعنوية الإحصائية خلال الفترة الثانية حيث بلغ معامل التحديد حوالي 0.31، أي أنه في الفترة الأولى كان يتناقص معدل مكافحة الفساد، بينما في الفترة الثانية كان يدور حول متوسطه الحسابي وذلك يظهر عدم زيادة هذا المؤشر وعدم ارتفاع ترتيب مصر بين دول العالم.

جدول (10) معادلات الاتجاه العام لتطور العوامل المؤثرة على الاستثمار في مصر خلال الفترة (1996 - 2022).

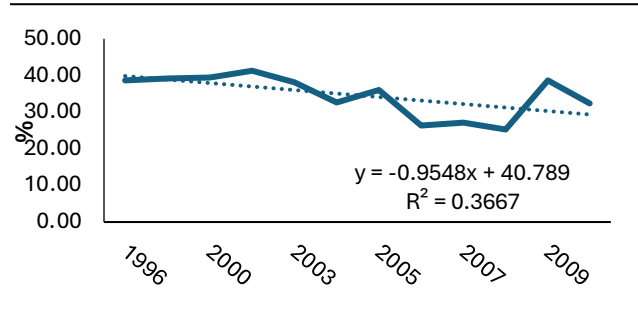
F	R ² قيمة	T قيمة	معدل النمو	قيمة b	قيمة a	البيان	
5.79	0.37	2.41 -	2.76	0.955 -	40.789	مكافحة الفساد	الفترة الأولى (1996-2010)
0.01	0.001	0.08	0.07	0.033	43.546	فاعلية الحكومة	
6.29	0.386	2.51 -	5.05	1.471 -	38.686	الاستقرار الأمني والسياسي	
0.29	0.029	0.54	0.82	0.340	39.539	الجودة والتنظيم	
0.001	0.370	0.03 -	0.012	0.006 -	50.909	سيادة القانون	
20.28	0.670	4.50 -	4.67	0.832 -	23.252	المشاركة والمساءلة	الفترة الثانية (2011-2022)
4.55	0.313	2.33 -	2.14	0.673 -	35.775	مكافحة الفساد	
1.36	0.120	1.17	1.64	0.558	29.425	فاعلية الحكومة	
108.08	0.915	10.39	7.45	0.745	5.139	الاستقرار الأمني والسياسي	
2.70	0.213	1.64 -	3.54	0.999 -	34.703	الجودة والتنظيم	
7.37	0.424	2.72	2.89	1.076	30.169	سيادة القانون	
17.14	0.632	4.14 -	8.23	1.103 -	20.536	المشاركة والمساءلة	

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول (2) بالملحق.

شكل (2) تطور مؤشر مكافحة الفساد في مصر خلال الفترة (2011-2022).



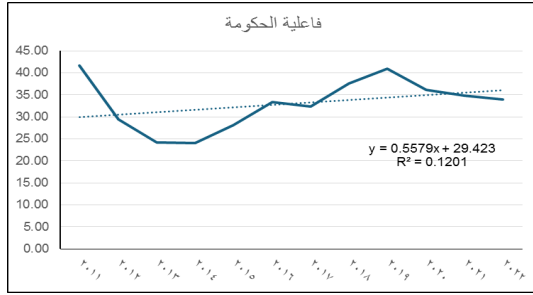
شكل (1) تطور مؤشر مكافحة الفساد في مصر خلال الفترة (1996-2010).



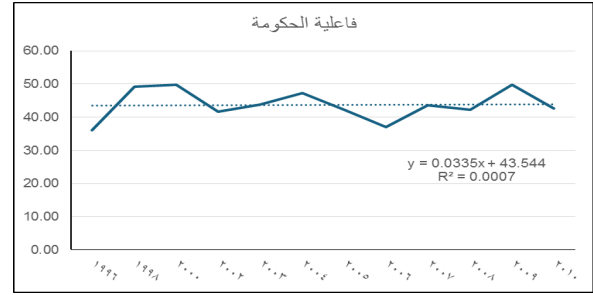
المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

2- فاعلية الحكومة: يجسد مفاهيم جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وبدراسة تطور مؤشر فاعلية الحكومة خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 43.8%، و34%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 36.1%، و24.2% خلال عامي 1996، 2013 و حد أقصى بلغ حوالي 49.8%، و41.7% خلال عامي 2009، 2011 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (3)، (4) عدم معنوية تغيرها، حيث بلغ معامل التحديد حوالي 0.120، 0.001 على الترتيب. مما يعني أنها تدور حول متوسطها الحسابي.

شكل (4) تطور مؤشر فاعلية الحكومة في مصر خلال الفترة (2011-2022).



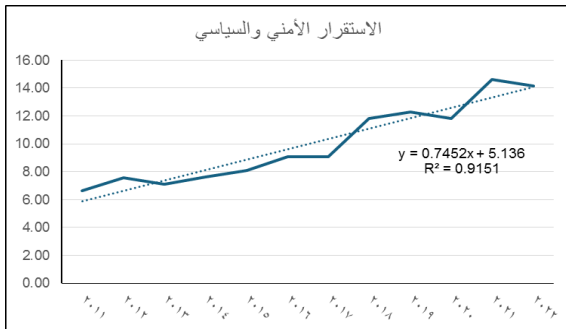
شكل (3) تطور مؤشر فاعلية الحكومة في مصر خلال الفترة (1996-2010).



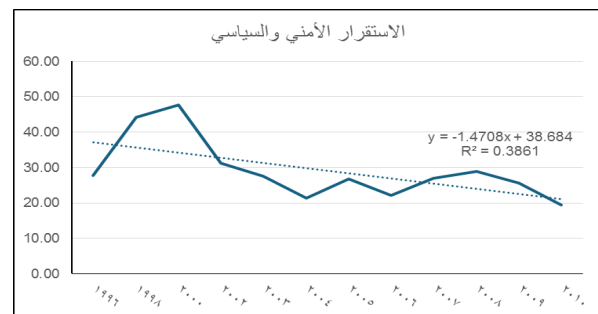
المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

3- الاستقرار الأمني والسياسي: يعبر عن مفاهيم حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية. وبدراسة تطور مؤشر الاستقرار الأمني والسياسي خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 29.1%، و10%، وتراوح تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 19.4%، و6.6% خلال عامي 2010، 2011 وحد أقصى بلغ حوالي 47.6%، 14.6% خلال عامي 2000، 2021 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (5)، (6) تناقص مؤشر الاستقرار الأمني والسياسي بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 5.1%، وثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى 0.05، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.39. للفترة الأولى، بينما تزايد مؤشر الاستقرار الأمني والسياسي بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 7.5%، وثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.92. للفترة الثانية. ويتضح مما سبق أن الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر أخذت في التدهور بأحداث ثورة 25 يناير عام 2011 وما تلاها من أحداث تمثلت في الانفلات الأمني والحرب على الإرهاب في سيناء والتي أثرت على انخفاض مؤشر الاستقرار الأمني والسياسي إلى أدنى مستوى حيث وصل إلى 6.6% خلال عام 2011، ثم أخذ المؤشر في التزايد من تلك النقطة حتى وصل إلى 14.6% خلال عام 2021.

شكل (6) تطور الاستقرار الأمني والسياسي في مصر خلال الفترة (2011-2022).



شكل (5) تطور الاستقرار الأمني والسياسي في مصر خلال الفترة (1996-2010).



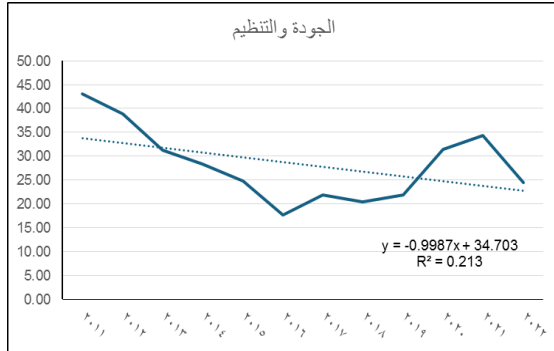
المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

4- الجودة والتنظيم: يعبر مؤشر الجودة والتنظيم على قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بالاستثمار وتنمية القطاع الخاص.

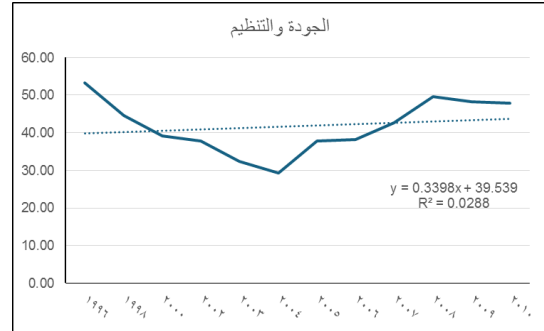
وبدراسة تطور مؤشر الجودة والتنظيم خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 41.7%، و28.2%، وتراوح تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 29.2%، 17.6% خلال

عامي 2004، 2015 وحد أقصى بلغ حوالي 53.3%، 43.1% خلال عامي 1996، 2011 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (7)، (8) عدم معنوية تغييرها، حيث بلغ معامل التحديد حوالي 0.029، 0.213 على الترتيب. مما يعنى أنها تدور حول متوسطها الحسابي.

شكل (8) تطور مؤشر الجودة والتنظيم في مصر خلال الفترة (2011-2022)



شكل (7) تطور مؤشر الجودة والتنظيم في مصر خلال الفترة (1996-2010).

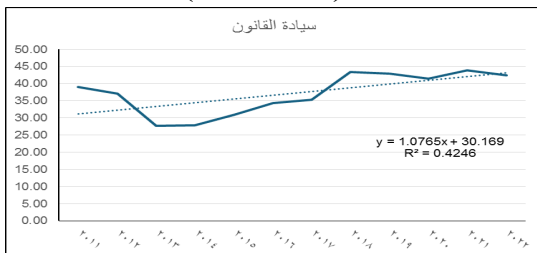


المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

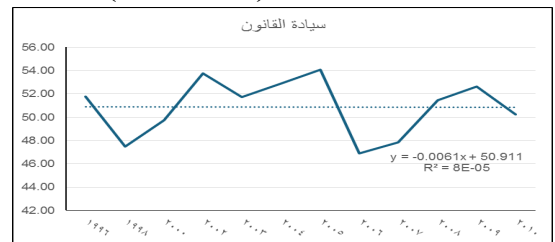
5- سيادة القانون: يعبر مؤشر سيادة القانون عن مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والتزامهم بها، ولا سيما

جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال الجريمة والعنف. وبدراسة تطور مؤشر سيادة القانون خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 50.9%، 37.2%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 46.9%، 27.7% خلال عامي 2006، 2013 وحد أقصى بلغ حوالي 54.1%، 43.8% خلال عامي 2005، 2021 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (9)، (10) عدم ثبوت المعنوية الإحصائية وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.001 للفترة الأولى، بينما تزايد مؤشر سيادة القانون بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 2.9%، وثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى 0.05، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.43 للفترة الثانية. ويتضح مما سبق أن مؤشر سيادة القانون في مصر كان في وضع مستقر إلى حد ما بأحداث ثورة 25 يناير عام 2011 وما تلاها من أحداث تمثلت في الانفلات الأمني والحرب على الإرهاب في سيناء والتي أثرت على انخفاض قيمة مؤشر سيادة القانون إلى أدنى مستوى حيث وصلت إلى 27.7% خلال عام 2013، ثم أخذ المؤشر في التزايد من تلك النقطة حتى وصل إلى 43.8% خلال عام 2021.

شكل (10) تطور مؤشر سيادة القانون في مصر خلال الفترة (2011-2022).



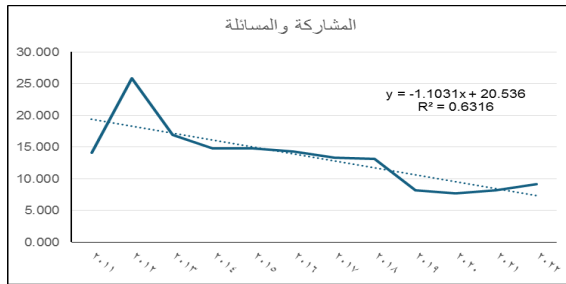
شكل (9) تطور مؤشر سيادة القانون في مصر خلال الفترة (1996-2010).



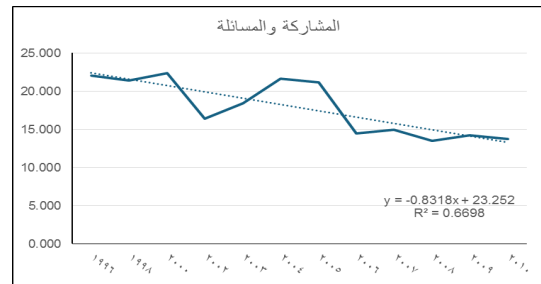
المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

6- المشاركة والمساءلة: يعكس مفهوم مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام. وبدراسة تطور مؤشر المشاركة والمساءلة خلال فترتي الدراسة تبين من بيانات جدول (2) بالملحق أن إجمالي متوسط الفترتين بلغ حوالي 17.8%، 13.4%، وتراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 7.7%، خلال عامي 2008، 2020 وحد أقصى بلغ حوالي 22.4%، 25.8% خلال عامي 2000، 2012 على الترتيب، وقد تبين من جدول (10) والشكل (11)، (12) تناقص مؤشر المشاركة والمساءلة بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي 4.7%، 8.2% وثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى 0.01، وقد قدرت قيمة معامل التحديد بحوالي 0.63، 0.63 على الترتيب. وهو ما يؤثر بالسلب على الاستثمارات الأجنبية.

شكل (12) تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في مصر خلال الفترة (2022-2011).



شكل (11) تطور مؤشر المشاركة والمساءلة في مصر خلال الفترة (2010-1996).



المصدر: من بيانات جدول (2) بالملحق

يتضح من العرض السابق لمؤشرات الحوكمة العالمية تغيرات قليلة للمؤشرات الفرعية حول متوسطها الحسابي، حيث أنها لا تؤثر بالكم المطلوب علي ترتيب مصر بين دول العالم ويبدو ذلك جلياً في ترتيب مصر بين دول العالم في مؤشر الحوكمة العالمي 152 من 204 دولة وهو أقل من المتوسط العربي البالغ 143 في عام 2021 وعلي مؤشر الحرية الاقتصادي عام 2023 بلغ نحو 49.9% بين دول العالم البالغ 146 أي أن مصر تقع في الدول التي ليس لديها حرية اقتصادية (9) حيث أن مؤشر الحرية الاقتصادية أقل من 50% وهو ما يؤثر علي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلي مصر بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة.

ثالثاً: دراسة معايير كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر

تعتبر الاستثمارات الزراعية من أهم الموارد اللازمة لتنمية القطاع الزراعي، حيث يعتبر من المورد الأساسية لزيادة العمليات الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل الزراعي، ويتوقف نجاح عملية التنمية الزراعية في قدرتها علي زيادة حجم الاستثمارات الزراعية المتاحة لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة، ويمكن قياس كفاءة الاستثمارات الزراعية ببعض المعايير منها: معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021).

1- معدل الاستثمار

يوضح معيار معدل الاستثمار الزراعي حجم الانفاق الاستثماري اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي. ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية: معدل الاستثمار = الاستثمار الزراعي / الناتج المحلي الزراعي. حيث يدل انخفاض قيمة معدل الاستثمار عن الواحد الصحيح على جودة وكفاءة الاستثمار الزراعي وذلك لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة، والعكس بزيادة هذا المعدل. توضح بيانات جدول (11)

أن متوسط معدل الاستثمار خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 0.06 تراوحت هذه النسبة بين حد أدنى وحد أقصى بلغ نحو 0.03، 0.16 خلال عامي 2022/2021، 2002/2001 على الترتيب. مما سبق يتضح أن معدل الاستثمار الزراعي انخفض عن الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار الزراعي وذلك لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي بوحدة واحدة.

2- العائد على الاستثمار

يوضح معيار العائد على الاستثمار قيمة الناتج المحلي المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية: العائد على الاستثمار = الناتج المحلي الزراعي / الاستثمار الزراعي. حيث أن ارتفاع قيمة العائد على الاستثمار عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، يعتبر العائد على الاستثمار معكوس معدل الاستثمار.

ويتضح من بيانات جدول (11) أن متوسط العائد على الاستثمار خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 19.3 تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى وحد أقصى بلغ نحو 6.1، 33.3 خلال عامي 2002/2001، 2012/2011 على الترتيب. مما سبق يتضح أن إجمالي الاستثمارات الزراعية تنسم بكفاءة الاستثمار الزراعي وذلك لارتفاع قيمة الوحدة المتولدة من الناتج المحلي عن الإنفاق الاستثماري.

3- مضاعف الاستثمار

معيار مضاعف الاستثمار هو مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد من التغير في الاستثمارات بوحدة واحدة، أو هو الزيادة النهائية في الناتج الناشئ عن زيادة الاستثمار، حيث كل إنفاق استثماري يولد دخل أكبر كما أن الناتج الناشئ من الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي وفقاً للميل الحدي للإستهلاك، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج. ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير في الناتج المحلي}}{\text{التغير في الاستثمار}}$$

حيث أن ارتفاع قيمة هذا المعيار عن الواحد الصحيح يشير إلى وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي والعكس صحيح، وفي حالة أخذ قيمة سالبة فهذا يعني أن الاستثمارات في السنة الحالية أقل منها في السنة السابقة أو أن الناتج المحلي الزراعي في السنة الحالية أقل من الناتج المحلي في السنة السابقة.

من بيانات جدول (11) يتضح أن مضاعف الاستثمار خلال فترة الدراسة يحقق كفاءة في قطاع الزراعة، حيث تبين أنه يزيد عن الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة بمتوسط 23.6 أي كل جنيه يستثمر في الزراعة يحقق زيادة في الدخل 23.6 جنيه، ما عدى عام 2012/2011 وهي السنة التالية لثورة 25 يناير 2011 والظروف الأمنية المرتبط بها. كما يتضح من المضاعف انخفاض الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي بالنسبة للناتج القومي.

جدول (11): معايير كفاءة الاستثمار الزراعي: معدل الاستثمار والعائد على الاستثمار ومضاعف الاستثمار خلال الفترة (2002/2001 – 2022/2021) بالمليون جنيه

السنوات	الاستثمار الزراعي	الإنتاج المحلي الزراعي	معدل الاستثمار الزراعي	العائد على الاستثمار الزراعي	مضاعف الاستثمار الزراعي
2002/2001	9593.5	58369	0.16	6.08	-
2003/2002	6403.6	63822	0.10	9.97	-1.71
2004/2003	7559	69252	0.11	9.16	4.70
2005/2004	7420.2	75291.4	0.10	10.15	-43.51
2006/2005	8043.8	81766.2	0.10	10.17	10.38
2007/2006	7791.3	99953.1	0.08	12.83	-72.03
2008/2007	8072.5	113103.8	0.07	14.01	46.77
2009/2008	6862.3	135464.6	0.05	19.74	-18.48
2010/2009	6743.1	160969.6	0.04	23.87	-213.97
2011/2010	6833.7	190159.3	0.04	27.83	322.18
2012/2011	5670.7	188785	0.03	33.29	1.18
2013/2012	8384.4	209748	0.04	25.02	7.72
2014/2013	11626.6	241493.2	0.05	20.77	9.79
2015/2014	13414	278459.5	0.05	20.76	20.68
2016/2015	16279.2	318877.9	0.05	19.59	14.11
2017/2016	17338.6	401651.1	0.04	23.17	78.13
2018/2017	24698.7	505361.1	0.05	20.46	14.09
2019/2018	28434	598611.7	0.05	21.05	24.96
2020/2019	31431.2	687050	0.05	21.86	29.51
2021/2020	28738.5	762054.3	0.04	26.52	-27.85
2022/2021	29101.8	858420.7	0.03	29.50	265.25
المتوسط	13830.51	290412.55	0.06	19.32	23.60

المصدر: بيانات جدول (8)، (1)

رابعاً: الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي

فيما يلي سوف نستعرض الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر، وذلك من خلال تناول كل من صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم دول العالم المستثمرة في مصر، وتوزيع الاستثمار الأجنبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر ونصيب القطاع الزراعي منها.

أ- الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي والزراعي المباشر والاستثمار القومي والزراعي المحلي

توضح بيانات جدول (3) بالملحق الأهمية النسبية لإجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة لإجمالي قيمة الاستثمار الزراعي المحلي، يلاحظ أن هذه النسبة تذبذبت بمتوسط هندسي بلغ نحو 6.3% خلال فترة الدراسة، وقد تبين عدم معنوية تغيرها مما يعنى أنها تدور حول متوسطها الحسابي.

كما أتضح من نفس الجدول الأهمية النسبية لإجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الزراعي لإجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، وقد لوحظ أن هذه النسبة تذبذبت بمتوسط هندسي بلغ نحو 0.63% خلال فترة الدراسة، وقد تبين عدم معنوية تغيرها مما يعنى أنها تدور حول متوسطها الحسابي. مما يشير إلى انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الزراعي، وأنه لم يحظ بالاهتمام اللازم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي.

جدول (12) الأهمية النسبية الاستثمار الأجنبي والزراعي المباشر والاستثمار القومي والزراعي المحلي خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

البيان	المعادل	المتوسط	% معدل التغير السنوي	معامل التحديد	قيمة ف
% الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة/ الاستثمار الزراعي المحلي	ص ^{هـ} = 39.06 - 1.947 س هـ (- 3.22)	6.3	30.9	0.353	10.39
% الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة / الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	ص ^{هـ} = 12.226 - 0.781 س هـ (- 3.17)	0.63	123.8	0.346	10.03

حيث: ص^{هـ} = القيمة التقديرية للمتغير موضع الدراسة. س هـ = عامل الزمن وفقاً للفترة الزمنية المحددة (1، 2، ...، 21) معدل التغير السنوي = قيمة ب ÷ المتوسط × 100. () الأرقام بين الأقواس تمثل قيمة (ت) المحسوب. المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (3) بالملحق.

ب: الأهمية النسبية للدول المستثمرة في مصر

يتضح من بيانات جدول (13) أن متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم دول العالم المستثمرة في مصر خلال الفترة (2018/2017-2022/2021)، حيث جاءت دولة الإمارات العربية كأكبر دولة عربية لها تدفقات استثمارية مباشرة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي 13.4% من متوسط التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال فترة الدراسة، يليها المملكة المتحدة بنسبة بلغت حوالي 11.5%، ثم جاءت الولايات المتحدة بنسبة بلغت حوالي 10%، ثم هولندا بنسبة بلغت حوالي 7% من إجمالي متوسط الفترة. مما يشير إلى تدنى نسبة التدفقات الاستثمارية البيئية العربية، حيث مثلت دول الخليج حوالي 20% من متوسط إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. كما مثلت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للخارج حوالي 62% من إجمالي متوسط التدفقات الاستثمارية الداخلة خلال فترة الدراسة، وعلى ذلك فإن متوسط صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة بلغ نحو 7.5 مليار دولار بنسبة بلغت حوالي 46% من التدفقات الداخلة.

جدول (13): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم الدول المستثمرة في مصر
خلال الفترة (2018/2017 – 2022/2021) مليون دولار

البيان الدول	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	المتوسط	%
التدفقات الداخلة	13163	16394	15837	13915	22206	16303	100
دول أخرى	3835	10967	7523	5751	1012	5817.6	35.68
الإمارات	1075	972	1819	1411	5656	2186.6	13.41
المملكة المتحدة	-	-	1839	1770	1990	1866.3	11.45
الولايات المتحدة	2244	1345	1412	1625	1530	1631.2	10.01
هولندا	349	987	1410	1329	2148	1244.6	7.63
الكويت	112	690	364	354	669	437.8	2.69
السعودية	297	430	356	325	492	380	2.33
فرنسا	240	279	330	276	551	335.2	2.06
سويسرا	186	186	152	471	649	328.8	2.02
المانيا	122	283	268	300	633	321.2	1.97
البحرين	88	186	309	246	458	257.4	1.58
اسبانيا	57	66	52	55	125	71	0.44
عمان	5	5-	1	0	5-	0.8 -	0
تدفقات للخارج	5443-	8158-	8384-	8701-	13269-	10117.7-	-
صافي الاستثمارات	7720	8236	7453	5214	8937	7512	-

المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، مجلد 18، عدد 8، يونية 2023.

ج: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب قطاع الزراعة منها
توضح بيانات جدول (4) بالملحق الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب قطاع الزراعة منها في مصر خلال الفترة (2008/2007-2022/2021) حيث تبين من بيانات جدول (14) أن قطاع البترول قد استحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط بلغ حوالي 56.5%. بينما لم يتجاوز نصيب القطاع الزراعي من الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة 0.23% وهو يمثل أقل نسبة بين القطاعات الاقتصادية، حيث تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى بلغ حوالي 0.02% خلال عام 2021/2020، وحد أقصى بلغ حوالي 2.6% خلال عام 2010/2009 من إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة خلال نفس الفترة. مما يشير إلى أنه رغم الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي إلا أنه لم يحظ بالاهتمام اللازم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول (14): الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب الزراعة منها في مصر خلال الفترة (2008/2007 – 2022/2021)

السنوات	البترو	الصناعة	الزراعة	إنشائي	خدمي	غير موزع
2008/2007	51.86	9.78	0.79	2.71	9.83	25.02
2009/2008	78.27	6.90	0.62	1.83	9.91	2.47
2010/2009	74.77	4.50	2.58	3.00	9.84	5.30
2011/2010	73.50	8.42	0.32	1.14	6.50	10.13
2012/2011	60.34	6.23	0.69	1.08	18.67	13.00
2013/2012	68.72	2.71	1.45	0.22	7.70	19.21
2014/2013	71.70	2.00	0.20	2.20	4.00	19.90
2015/2014	59.42	2.19	0.31	5.78	9.77	22.53
2016/2015	53.56	3.38	0.17	1.49	10.37	31.20
2017/2016	61.16	5.81	0.16	0.90	9.44	22.53
2018/2017	67.30	10.00	0.10	4.50	11.20	6.90
2019/2018	61.88	9.94	0.27	4.22	20.10	3.60
2020/2019	45.85	11.95	0.14	5.58	29.71	6.76
2021/2020	36.82	16.52	0.02	3.92	35.32	7.43
2022/2021	21.13	26.49	0.17	6.53	40.24	5.44
المتوسط	56.52	6.59	0.23	2.24	12.61	10.39

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (4) بالملحق.

خامساً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل القطاع الزراعي

لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتمويل القطاع الزراعي، تم استخدام منهجية جرانجر وإنجل للتكامل المشترك، وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، ويبني النموذج على أن المتغيرات الاقتصادية والتي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير، ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل. ومن أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، منهجية جرانجر وإنجل Granger and Engel. وتعد منهجية جرانجر وإنجل من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمدا على اختبار الفرض الصفري القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات⁽¹⁾. وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري، وعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة. أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

خطوات منهجية التكامل المشترك:

- تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين x_t و y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.
- استخدام أحد اختبارات جذر الوحدة للتحقق من درجة التكامل واستقرار السلاسل الزمنية⁽³⁾.
- فإذا تم قبول فرضية العدم، يتم اختبار استقرار البواقي (U_t) : $(H_0: \beta = 0)$ إذا كانت البواقي للمعادلة الأصلية بطريقة المربعات الصغرى OLS مستقرة عند المستوى ولا يوجد بها جذر الوحدة تكون المتغيرات متكاملة في المدى الطويل ويتم عمل نموذج تصحيح الخطاء.
- ومن نتائج تطبيق منهجية جرانجر وإنجل يتم تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى بعد أخذ التحويلة اللوغاريتمية، كالتالي⁽²⁾:

$$\log Y_t = \beta_0 + \beta_1 \log x_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل متغيرات النموذج: $\log y$ لوغاريتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي مليون جنيه، $\log X$: لوغاريتم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، ε : بواقي النموذج، t : الزمن.

يوضح جدول (15) تقدير نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات، حيث أوضح النموذج المعنوية لكل من قيم T و F وانخفاض قيمة دربن وتسن وارتفاع معامل التحديد، مما يشير إلى احتمالية وجود انحدار زائف بين المتغيرات.

جدول (15): تقدير العلاقة بين لوغاريتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي مليون جنيه ولوغاريتم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة المربعات الصغرى العادية

المتغير	المعامل	قيمة t	المعنوية	قيمة F	المعنوية
X لوغاريتم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	0.3477	10.57	0.000	111.79	0.000
الحد الثابت	6.3189	20.36	0.000		
معامل التحديد	0.77	قيمة دربن - واتسن	0.4167		

المصدر: مستخلص من نتائج اختبارات الانحدار باستعمال برنامج E Views 10 من جدول (4) بالملحق.

اختبار استقرار المتغيرات:

يوضح جدول (16) لوغاريتم متغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مليون جنيه (x) خلال الفترة (1987/1986-2022/2021) أنها اتسمت بعدم الاستقرار عند المستوى $I(0)$ ووجود جذر الوحدة، في نماذجه الثلاثة مع وجود الثابت الجزء المقطوع، ووجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت أو الاتجاه، كما اتسمت بالاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول $I(1)$ ، نماذجه الثلاثة مع وجود الثابت، ووجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت، ووجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت أو الاتجاه، كما يوضح لوغاريتم متغير إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي مليون جنيه (y) خلال نفس الفترة أنها اتسمت بعدم الاستقرار عند المستوى ووجود جذر الوحدة، نماذجه الثلاثة مع وجود الثابت، ووجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت أو الاتجاه، بينما عند الفرق الأول اتسمت بالاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة نماذجه الثلاثة مع وجود الثابت، ووجود الثابت والاتجاه، وبدون الثابت أو الاتجاه، ووجود الثابت أو الاتجاه مع ثلاث فترات إبطاء. المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$ لتحقق شروط التكامل وأن تكون البواقي مستقرة عند المستوى.

وبالنسبة لاختبار البواقي عند المستوى تبين أنها يوجد بها جذر الوحدة وأنها غير مستقرة، وبالتالي قبول الفرض الصفري، بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك يتفق مع الواقع الاقتصادي، وما يتفق مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في مجال الزراعة بنسبة منخفضة جداً لا تتجاوز 0.23% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

جدول (16): اختبار ديكي - فولر الموسع جذر الوحدة للوغاريتم متغير صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة (1987/1986-2022/2021)

فترة الإبطاء	الفرق الأول			المستوى			المتغير	
	بدون ثابت أو اتجاه	الثابت مع الاتجاه	الثابت	بدون ثابت أو اتجاه	الثابت مع الاتجاه	الثابت		
	-1.9521	-3.5629	-2.9604	-1.951	-3.55297	-2.95401	القيم الحرجة عند 5%	
1	ساكن	4.78463	-5.0776	-5.1673	1.8154	2.5895	-0.6846	x لوغاريتم صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
		0.000	0.0014	0.0002	0.9811	0.2871	0.8370	لاحتمالية
3	ساكن	1.77379	-5.8192	-5.3097	3.3555	-1.9494	-2.02725	y لوغاريتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي مليون جنيه
		0.0725	0.0002	0.0001	0.9999	0.6076	0.2744	لاحتمالية

المصدر: مستخلص من نتائج اختبارات جذر الوحدة باستعمال برنامج E Views 10 من جدول (4) بالملحق.

دراسة استقرار سلسلة البواقي:

يوضح جدول (17) استقرار سلسلة البواقي، بمقارنة ت المحسوبة بالجدولية نجد أن ت المحسوبة أصغر من ت الجدولية، وهو ما يعنى قبول الفرض الصفري بوجود جذر الوحدة وعدم استقرار البواقي عند المستوى. وباختبار التكامل المشترك بين لوغاريتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتضح من جدول (18) اختبار (جرانجر - إنجل) للتكامل المشترك عدم ثبوت المعنوية $\log x, y$ ، حيث كانت معنوية (z، t) أكبر من 5%، مما يوضح أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل وقبول الفرض الصفري، وهو ما يؤكد النتيجة السابقة وهي عدم استقرار البواقي.

جدول (17): دراسة استقرار سلسلة البواقي بمقارنة ت المحسوبة بالجدولية

ت المحسوبة	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
2.51 -	0.103 -	0.258 -	البواقي مبطاً لفترة واحدة (-1) UT
	2.51 -		قيمة ت المحسوبة
	2.76 -		القيمة الحرجة ت الجدولية

المصدر: نتائج تحليل القيم الحرجة لفلبس z الاحصائية أو ديكي - فيلر t الإحصائية من جدول (5) بالملحق

جدول (18) اختبار جرانجر - إنجل للتكامل المشترك بين لوغاريتم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإجمالي الانتمان المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة (1987/1986-2022/2021)

Series: LX LY				
Sample: 1 36				
Included observations: 35				
Null hypothesis: Series are not cointegrated				
Cointegrating equation deterministics: C				
Additional regressor deterministics: @TREND				
Automatic lags specification based on Schwarz criterion (max lag=7)				
Prob.*	z-statistic	Prob.*	tau-statistic	Dependent
0.5269	-8.090797	0.5037	-2.143582	LX
0.4899	-8.521688	0.3228	-2.507160	LY

المصدر: نتائج اختبارات التكامل المشترك باستعمال برنامج E Views 10

الملخص والتوصيات

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث يعد بديلاً للقروض ويتم الاعتماد عليه في تمويل الفجوة بين الاستثمار والمدخرات المحلية، وتسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من آثار إيجابية في عملية النمو الاقتصادي سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية. وتكمن مشكلة البحث في تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، وبالنظر إلى نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال فترة الدراسة (2002/2001-2022/2021)، تبين أنه لم يحظ بنصيب يتناسب مع أهميته الاستراتيجية في المقتصد المصري، وبالتالي نلجأ إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويهدف البحث التعرف على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة (2002/2001-2022/2021)، من خلال تطور أهم مؤشرات الأداء بالقطاع الزراعي، والتعرف على الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، بالإضافة لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل القطاع الزراعي باستخدام نموذج اختبار التكامل المشترك. وتناول البحث العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الاستثمارات الزراعية، وتمثلت تلك العوامل في: مكافحة الفساد، فاعلية الحكومة، الاستقرار الأمني والسياسي، الجودة والتنظيم، سيادة القانون، المشاركة والمساءلة، كما تناول دراسة بعض معايير كفاءة الاستثمار الزراعي مثل معدل الاستثمار الزراعي، العائد على الاستثمار الزراعي، مضاعف الاستثمار الزراعي. وقد تبين من البحث انخفاض نصيب القطاع الزراعي من القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي حيث بلغت حوالي 4.5% لمتوسط فترة الدراسة، وكذلك نسبة قيمة الاستثمار الزراعي لإجمالي قيمة الاستثمار القومي، حيث بلغت حوالي 5.3% لمتوسط فترة الدراسة. كما تبين الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب قطاع الزراعة منها في مصر خلال الفترة (2008/2007-2008/2007)

(2022/2021)، حيث تبين أنها لم تتجاوز نسبة 0.23% وهو يمثل أقل نسبة بين القطاعات الاقتصادية. وبدراسة تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لأهم دول العالم المستثمرة في مصر خلال فترة (2018/2017 – 2022/2021)، تبين أن دولة الإمارات العربية جاءت في المرتبة الأولى، يليها المملكة المتحدة، ثم الولايات المتحدة، ثم هولندا، بنسبة بلغت حوالي 13.4%، 11.5%، 10%، 7% من إجمالي متوسط الفترة على الترتيب. مما يشير إلى تدنى نسبة التدفقات الاستثمارية البينية العربية.

كما بين اختبار التكامل المشترك بين لو غار يتم إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اختبار (جرانجر - إنجل) عدم ثبوت المعنوية $\log y \log x$ ، حيث كانت معنوية (z، t) أكبر من 5%، مما يوضح أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل وقبول الفرض الصفري، وهو ما يؤكد النتيجة السابقة وهي عدم استقرار البواقي. وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في مجال الزراعة بنسبة منخفضة جداً لا تتجاوز 0.23% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر. ومن هنا فإن البحث يوصى بما يلي:

- 1- العمل على زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.
- 2- توفير الاستقرار الأمني والسياسي والتشريعي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 3- العمل على تشجيع الاستثمار الزراعي من خلال خفض سعر الفائدة وتخفيض الضرائب لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشروعات الزراعية.
- 4- وضع التشريعات القانونية المحفزة للاستثمار والتي تتسم بالمرونة لتصبح جاذبة أكثر للاستثمارات الأجنبية.

الملاحق

جدول (1): الأهمية النسبية لحجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من الجهاز المصرفي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) القيمة بالمليون جنيه

السنوات	إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي قيم جارية	إجمالي الائتمان المصرفي قيم جارية	إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي قيم حقيقية	إجمالي الائتمان المصرفي قيم حقيقية	% للائتمان الزراعي / الائتمان المصرفي
2002/2001	16872	241470	36599	523796	6.99
2003/2002	18733	266100	39521	561392	7.04
2004/2003	17391	284722	35133	575196	6.11
2005/2004	18186	296199	33005	537566	6.14
2006/2005	20402	308195	35298	533209	6.62
2007/2006	20994	324031	33752	520950	6.48
2008/2007	24051	364015	35369	535316	6.61
2009/2008	23135	401425	28775	499285	5.76
2010/2009	18978	429957	21110	478261	4.41
2011/2010	17276	465990	17276	465990	3.71
2012/2011	23944	474139	21748	430644	5.05
2013/2012	21215	506736	17994	429802	4.19
2014/2013	19844	549120	15371	425345	3.61
2015/2014	22479	587852	15819	413689	3.82
2016/2015	26971	717629	17201	457672	3.76
2017/2016	28095	942727	15748	528434	2.98
2018/2017	26380	1426457	11415	617247	1.85
2019/2018	33075	1629664	12509	616363	2.03
2020/2019	35542	1854326	12315	642525	1.92
2021/2020	37292	2588103	12304	853878	1.44
2022/2021	31405	2200381	9848	689991	1.43
المتوسط	23917.1	802820.9	22767	539836	4.47

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول (2) تطور ترتيب مصر في مؤشر الحوكمة العالمي ومؤشرتها الفرعية خلال الفترة (1996-2022)

المشاركة والمسائلة	سيادة القانون	الجودة والتنظيم	الاستقرار الأمني والسياسي	فاعلية الحكومة	مكافحة الفساد	البيان
22.000	51.76	53.26	27.66	36.07	38.71	1996
21.393	47.50	44.57	44.15	49.18	39.04	1998
22.388	49.75	39.13	47.62	49.73	39.36	2000
16.418	53.73	37.84	31.22	41.62	41.27	2002
18.408	51.74	32.43	27.64	43.78	38.10	2003
21.635	52.88	29.35	21.36	47.26	32.51	2004
21.154	54.07	37.75	26.70	42.16	36.10	2005
14.423	46.89	38.24	22.22	37.07	26.34	2006
14.904	47.85	42.72	27.05	43.69	27.18	2007
13.462	51.44	49.51	28.85	42.23	25.24	2008
14.218	52.61	48.33	25.59	49.76	38.76	2009
13.744	50.24	47.85	19.43	42.58	32.38	2010
17.85	50.87	41.75	29.12	43.76	34.58	متوسط الفترة الأولى
14.085	38.97	43.13	6.64	41.71	30.33	2011
25.822	37.09	38.86	7.58	29.38	33.65	2012
16.901	27.70	31.28	7.11	24.17	33.65	2013
14.778	27.88	28.37	7.62	24.04	34.62	2014
14.778	30.95	24.76	8.10	28.10	32.86	2015
14.286	34.29	17.62	9.05	33.33	32.38	2016
13.300	35.24	21.90	9.05	32.38	39.05	2017
13.107	43.33	20.48	11.79	37.62	34.76	2018
8.213	42.86	21.90	12.26	40.95	28.57	2019
7.729	41.43	31.43	11.79	36.19	23.81	2020
8.213	43.81	34.29	14.62	34.76	26.67	2021
9.179	42.45	24.53	14.15	33.96	26.42	2022
13.37	37.17	28.21	10.00	33.05	31.40	متوسط الفترة الثانية

<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>

جدول (3): الأهمية النسبية الاستثمار الأجنبي والزراعي المباشر والاستثمار القومي والزراعي المحلي خلال الفترة (2002/2001 - 2022/2021) (القيمة: مليون جنيه)

السنوات	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة	الاستثمار الزراعي المحلي	% الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة/ الاستثمار الزراعي المحلي	% الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة/ الاستثمار الأجنبي المباشر للزراعة
2002/2001	2394	364.47	9593.50	3.80	15.23
2003/2002	5219	1867.07	3220.30	57.98	35.77
2004/2003	2695	259.13	3559.00	7.28	9.61
2005/2004	23895	808.92	3170.10	25.52	3.39
2006/2005	52160	1629.54	2799.70	58.20	3.12
2007/2006	73734	1195.30	2433.70	49.11	1.62
2008/2007	96709	669.83	2849.50	23.51	0.69
2009/2008	71170	423.05	2743.30	15.42	0.59
2010/2009	61886	1470.70	2878.10	51.10	2.38
2011/2010	56801	180.36	3275.70	5.51	0.32
2012/2011	71268	488.72	2672.70	18.29	0.69
2013/2012	70586	954.98	2950.40	32.37	1.35
2014/2013	76835	154.29	4146.10	3.72	0.20
2015/2014	96495	306.88	5213.00	5.89	0.32
2016/2015	125578	116.57	5039.20	0.14	0.01
2017/2016	120566	378.77	6045.30	6.27	0.31
2018/2017	233871	234.53	32395.6	0.72	0.10
2019/2018	274937	754.68	31431.2	2.40	0.27
2020/2019	249578	345.13	28738.5	1.20	0.14
2021/2020	217694	32.85	29101.8	0.11	0.02
2022/2021	425477	724.26	37819.2	1.92	0.17
المتوسط	114740	777.07	10575.0	6.292	0.632

المصدر: وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، مجلد 18، عدد 8، يونية 2023.

جدول (4): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة ونصيب قطاع الزراعة منها في مصر خلال الفترة (2008/2007 – 2022/2021) القيمة: بالمليون دولار

البيان	تدفقات داخلية	البتروال	الصناعة	الزراعة	إنشائي	خدمي	غير موزع
2008/2007	15614.6	8098.3	1526.90	123.30	423.80	1535.50	3906.80
2009/2008	12350.0	9666.6	851.90	76.30	225.50	1224.50	305.20
2010/2009	10134.2	7577.4	456.30	261.60	303.80	997.60	537.50
2011/2010	9544.4	7014.7	803.90	30.40	108.80	620.20	966.40
2012/2011	11768.1	7101.0	732.60	80.70	127.20	2196.60	1530.00
2013/2012	9614.0	6606.5	261.00	139.00	20.70	739.80	1847.00
2013/2014	10892.9	7810.2	217.90	21.80	239.60	435.70	2167.70
2014/2015	12953.3	7696.4	284.10	39.90	749.00	1265.50	2918.40
2016/2015	12528.7	6710.7	423.20	20.70	186.80	1299.60	3909.00
2017/2016	13366.1	8174.6	776.40	21.30	120.80	1261.10	3011.90
2018/2017	13163.1	8858.8	1316.30	13.20	592.30	1474.30	908.30
2019/2018	16393.5	10143.6	1628.80	45.00	691.80	3294.40	589.90
2020/2019	15836.6	7261.1	1893.1	21.9	884.2	4705.2	1071.1
2021/2020	13914.8	5123.1	2298.2	2.1	545.4	4914.6	1033.3
2022/2021	22206	4691.6	5881.3	37.8	1450	8935.7	1209.1
المتوسط	12360.2	7954.9	773.28	71.10	315.84	1362.07	1883.18

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول (5): صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الزراعي وإجمالي الائتمان المصرفي الزراعي خلال الفترة (1987/1986 – 2022/2021)

السنوات	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الزراعي مليون جنيه	إجمالي الائتمان المصرفي الزراعي مليون جنيه
1987/1986	947.71	663.40	2998
1988/1987	1190.00	833.00	3046
1989/1988	1250.18	1083.49	3942
1990/1989	734.00	1137.70	4704
1991/1990	253.00	793.92	5448
1992/1991	459.00	1524.68	5140
1993/1992	493.00	1652.79	5838
1994/1993	1256.00	4251.73	6268
1995/1994	598.00	2028.54	7041
1996/1995	636.00	2156.98	8228
1997/1996	890.55	3017.85	9801
1998/1997	1076.00	3645.49	11655
1999/1998	1065.30	3616.96	13020
2000/1999	1235.00	4287.98	15169
2001/2000	509.90	2025.83	15394
2002/2001	646.90	2910.83	16872
2003/2002	237.40	1389.00	18733
2004/2003	1253.30	7765.75	17391
2005/2004	5375.60	31064.70	18186
2006/2005	10042.80	57577.05	20402
2007/2006	11578.10	65247.61	20994
2008/2007	9494.60	51579.41	24051
2009/2008	6711.60	37212.82	23135
2010/2009	6385.60	35899.48	18978
2011/2010	-482.70	-2863.78	17276
2012/2011	2797.70	16943.03	23944
2013/2012	4192.20	28801.78	21215
2014/2013	4612.20	32643.35	19844
2015/2014	6925.20	53263.50	22479
2016/2015	8106.80	81273.92	26971
2017/2016	7408.70	131745.46	28095
2018/2017	8141.30	144648.84	26380
2019/2018	9010.10	151104.62	33075
2020/2019	5851.80	92219.53	35542
2021/2020	5122.30	80135.96	31405
2022/2021	8937.00	171236.85	37292

المصدر: - البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- البنك الدولي، متوسط سعر الصرف.

المراجع

- 1- السيد متولي عبد القادر (دكتور)، نحو منهج مقترح لاختبارات التكامل أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية"، منتدى الإحصائيين العرب، www.arabicstat.com، ٢٠٠٦.
- 2- عبد الرزق محمد التلاوي (دكتور)، وآخرون "التكامل المشترك بين الصادرات والواردات: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1960-2016)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد 12 ديسمبر 2018.
- 3- عبد المحسن مصطفى عبد الله، "تحليل استدامة عجز رصيد الحساب الجاري المصري بين الواقع والمأمول باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1981-2014)"، مجلة البحوث التجارية، مجلد 39، عدد 1، 2017.
- 4- محمد حسن أحمد علي (دكتور)، دور المؤسسات المصرفية في تمويل الاستثمار في القطاع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد (4)، 2018.
- 5- البنك الدولي، متوسط سعر الصرف، أعداد مختلفة.
- 6- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- 7- الجهاز المركزي للتعبة العامة والحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- 8- الجهاز المركزي للتعبة العامة والحصاء، بحث القوى العاملة.
- 9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2023
- 10- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاستثمارات العامة المنفذة بالأسعار الجارية، أعداد مختلفة.
- 11- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الموقع الإلكتروني mped.gov.eg.
- 12- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة تقديرات الدخل الزراعي، أعداد مختلفة.
- 13- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، مجلد 18، عدد 8، يونية 2023.
- 14- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130
- 15- <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators>